القانون الدولي بوصفه تراكمًا أوليًّا: أو سر الاستعمار المنهجي

مارك نيولكيوس
ترجمة مصطفى عبد الظاهر

European Journal of International Law, Volume 23, Issue 4, November 2012, Pages 941–962, https://doi.org/10.1093/ejil/chs068

ملخَّص

تهدِف هذه الدراسة إلى إدخال مقولة «التراكم الأوّليّ»[1] إلى مفردات النظرية النقدية والماركسية للقانون الدولي، وستشرع في هذه المهمة بتطوير النقد الذي قُدِّم للقانون الدولي من خلال عدسة النظرية الاستعمارية، وبوضعِه وجهًا لوجه أمام الإشكالية التي أثارتها أفكار ماركس حول الاستعمار؛ ومِن ثَمَّ، أفكاره حول التراكم. ويسعى المقال خلال هذه المهمة إلى أن يُقدِّم نقدًا جوهريًّا للنظرية النقدية للقانون الدولي ذاتها؛ باقتراحه أن النظرية النقدية للقانون الدولي قد وقعت أسيرةً لفشلها الذاتي في استخدام ما يمكن لماركس أن يقدمه من أفكار والتفكير من خلالها. يُقدم الجزء لأكبر من المقالة بعض المزاعم التاريخية، لكن هدفه الأساسي هو هدف نظريٌّ: تقديم مقولة قادرة على الربط بين مقولات رأس المال والاستعمار والقانون الدولي. سيتطلب هذا الأمر الكشف عن سر كتاب رأس مال، وسر رأس المال، وسر الاستعمار المنهجي، ما سيقودنا إلى محاولة للكشف عن سر القانون الدولي.

[ملاحظة: الهوامش المرقمة بالأرقام اليونانية من وضع المترجم].

لقد سبق لأنتوني كارتي أن كشف في كتابه الصادر عام 1996 «**هل تعرضت أيرلندا للغزو؟**» أنَّ أحد أوجه القصور الرئيسة في القانون الدولي هو أن «الأثر الاستعماري الظاهر في الإطار المفاهيمي الأساسي لعمل القانون الدولي لا يؤخذ عادة في الحسبان»[1]. يحاول كارتي ههنا أنْ يُسلِّطَ الضوء على واقع أن دراسات القانون الدولي السائدة قد تجاهلت لفترة طويلة من الزمن –أو قل منذ ظهور القانون الدولي نفسه– الأثرَ الاستعماريَّ، أو على الأقل لم تتعامل معه إلا بوصفه مشكلة يجب على القانون الدولي تنظيمها أو تطوير قواعد أفضل لتنظيمها. كما قال ديفيد كينيدي في نفس العام: «عندما جرى التعامل مع الاستعمار في القانون الدولي رُئِيَ بوصفه حالةً استثنائيةً أو انحرافًا عن المألوف أو جزءًا من عالَمٍ أسطوري (ما قبل قانوني) تُهيمن عليه الأيديولوجيا والحروب»[2].

لقد جانبَ هذين الادعاءين الصوابُ، ففي هذه الأثناء كان قد صدر عدد من الأعمال التي تغيّت الإشارة إلى مركزية الاستعمار عند القانون الدولي؛ على سبيل المثال: درس ب. س. شيميني الموضوع على طول كتابه «**القانون الدولي والنظام العالمي**» المنشور في 1993، كما أكد أنطوني أنغي الأهمية العامة للاستعمار عند القانون الدولي في دراسته الموسعة لقضية ناورو عبر مقاله المنشور في نفس العام[3]. لكن، ومع الأهمية الكبرى لهذه الأعمال، يبقى الاختراق الذي صنعته تعليقات كارتر وكينيدي حقيقيًّا.

سيتغير هذا الوضع سريعًا، إذ تضاءلت مكانة هذه الأعمال في منتصف التسعينيات أمام الكم الهائل من الأدبيات التي ظهرت بعد ذلك. ففي نفس سنة نشر أعمال كارتر وكينيدي أكد أنغي مركزية الاستعمار عند

[1] A. Carty, Was Ireland Conquered? International Law and the Irish Question (1996), at 5.
[2] Kennedy, 'International Law and the Nineteenth Century: History of an Illusion', 65 Nordic Journal of International Law (1996) 385, at 397.
[3] B. S. Chimni, International Law and World Order: A Critique of Contemporary Approaches (1993), at 223– 226; Anghie, '"The Heart of My Home": Colonialism, Environmental Damage, and the Nauru Case', 34 Harvard International Law Journal (1993) 445.

القانون الدولي[4]، ومنذ ذلك الحين رسخت مجموعة هائلة من الأعمال الباهرة هذه الفرضية ووسَّعتها[5]. وسيصحُّ الآن أن ندَّعي الاجماع -على الأقل لدى الجناح النقدي من مجتمع دراسات القانون الدولي- على أن الاستعمار «مستمر ومنهجي ومتأصل»[6] في القانون الدولي، وأن «لغة القانون الدولي»[7] قد تقبّلت -ثانية، على الأقل بين القانونيين الممثلين للاتجاه النقدي في القانون الدولي- ارتباطَها العميقَ مع لغة النظرية الاستعمارية. والحقُّ أنَّ الأعمالَ الأكثرَ تميُّزًا في هذا الحقل قد أظهرَتْ أنَّ الأمرَ لا يقِفُ عند كونه مشكلةً محددةً يجب التعامل معها، بل المشكلة أنَّ القانون الدولي مبنيٌّ على الاستعمار.

وفي دراسته المَوَسَّعة لهذا الموضوع، يشير تشاينا ميفيل إلى أنَّ الاستعمار لم يمثل معضلة للقانون الدولي، بيد أنَّ القانون الدولي لا يُعدُّ نتيجة للاستعمار؛ بل إن القانون الدولي هو الاستعمار[8]. لم يتحقق الاستعمار بالعنف، بل بالقانون -أي: عبر عنف القانون- وعبر هذه العملية بالتحديد تأسس القانون الدولي[9]. لذلك، إذا كان ثمة إنجاز مُلزم يُمكن الإشارة إليه في الفكر القانوني الدولي في آخر عقدين من الزمن فهو التعامل بجدية مع سؤال الاستعمار. وبالرغم من كل هذه الأدبيات، لا تجدُ مقولةُ التراكم مكانًا في بنيانِها. وبشكلٍ أكثرَ تحديدًا، لا يُمكن العثور فيها على أي أثر لمفهوم التراكم الأوّليّ. ما أعنيه بمفهوم التراكم الأوّليّ هو المقولة التي استخدمها

---

[4] Anghie, 'Francisco de Vitoria and the Colonial Origins of International Law', 5 Social and Legal Studies (1996) 321.

[5] S. N. Grovogui, Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-Determination in International Law (1996); Gathii, 'Neoliberalism, Colonialism and International Governance: Decentering the International Law of Governmental Legitimacy', 8 Michigan Law Review (2000)1996; E. Keene, Beyond the Anarchical Society: Grotius, Colonialism and Order in World Politics (2002); Chimni, 'Third World Approaches to International Law: A Manifesto', in A. Anghie, B. Chimni, K. Mickelson and O. Okafor (eds), The Third World and International Order: Law, Politics and Globalization (2003) 47; P. Keal, European Conquest and the Rights of Indigenous Peoples: The Moral Backwardness of International Society (2003); Berman, '"The Appeals of the Orient": Colonized Desire and the War of the Riff ', in K. Knop (ed.), Gender and Human Rights (2004) 195; A. Anghie, Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law (2005); C. Miéville, Between Equal Rights: A Marxist Theory of International Law (2005); Chimni, 'An Outline of a Marxist Course on Public International Law', 17 Leiden Journal of International Law (2004) 1; Koskenniemi, 'Empire and International Law: The Real Spanish Contribution', 61 University of Toronto Law Journal (2011) 1.

[6] Gathii, supra note 5, at 2020.

[7] On the 'vocabulary' see Anghie, supra note 5, at 9, 38, 41, 110, 113, 193, 296. On the 'grammar' see P. C. Mancall, Hakluyt's Promise: An Elizabethan's Obsession for an English America (2007), at 129.

[8] Miéville, supra note 5, at 169, 226; Grovogui, supra note 5, at 3.

[9] ومن هنا جاء اقتراح ماثيو كارفن أن انتهاء الاستعمار يجب أن يطرح السؤال حول الأصل الاستعماري لنشأة القانون الدولي، في:
M. Craven, The Decolonization of International Law: State Succession and the Law of Treaties (2007), at 16.

كارل ماركس لوصف استخدام القوة والعنف في فصل الناس عن سُبُلِ العيش كافة ما عدا العمل المأجور، وسيتضح فيما يلي أسباب تسليط الضوء على هذا المفهوم.

لنأخذ بعض الأمثلة الحديثة: في عملهم النقدي الجماعي من تحرير فلور جونز ورتشارد جويس وسنوديا باهوجا بعنوان: «**الأحداث: قوة القانون الدولي**»[10] يمكن للمرء أن يُنهي أول مائتي صفحة دون أن يجد ذكرًا من أي نوع لمقولة التراكُم، بل لا تُذكَرُ عبر الكتاب إلا مرة واحدة تمرُّ مرورَ الكرام دون استكمال. وبالرغم من الأحداث التاريخية الكثيرة التي يناقشها الكتاب: من جدل فالادوليد[ii] (1550م) إلى معاهدة ويستفاليا، إلى منشور التجنيد الجماعي في فرنسا، 1793 إلى كوميونة باريس، 1871 إلى لحظة تفكيك الاستعمار إلخ... لم يُذكر التراكم إلا في مقالتين في مجرى مناقشة حدث معاصر وهو منظمة التجارة العالمية. وبالعموم تظهر مقولة التراكم، لكن ليس من باب التأريخ، بل تظهر بالكاد بوصفها جزءًا من القانون الدولي. ومِن ثَمَّ لا نجد أثرًا لمقولة «التراكم الأوّليّ» بوصفها مقولة نقدية. لا أريد أن أبدو ممتعضًا في النهاية من عمل، بالرغم من كل شيء، فإن فيه كثيرًا من الفائدة والجدية. لكن، أليس هناك أي صلة بين الجدل في فالادوليد وبين التراكم؟ آقتصرت معاهدة ويستفاليا على السيادة وليس الهيمنة؛ ومن ثم التراكم؟ ألم يكن هناك مساحة لإبراز أي حدث تاريخي آخر قد يثير مسألة التراكم بشكل مباشر؟! بل يشير الفهرس مباشرة إلى «الاشتراكية المتحققة» دون إشارة للتراكم، وبالطبع دون إشارة للتراكم الأوّليّ؛ ويُشير إلى «الاستكشاف» لا «الاستغلال»؛ ويذكر كثيرًا من مفاهيم آلان باديو، دون أي ذكر لماركس.

وبالمثل، يحتوي العملُ الذي حررته آن فورد حول: «**القانون الدولي وآخروه**» على كثيرٍ من المقالات المتميزة، لكن ذكره لفكرة التراكم ربما يقل عن «الأحداث»، بمعنى: لا يوجد أي ذكر للتراكم، ناهيك عن التراكم الأوّليّ. سنجد حديثًا عن الموضوعات كافة، مثل المسؤولية، والرغبة، والعنف، والصراع، والفرد الليبرالي، والدولة

[10] F. Johns, R. Joyce and S. Pahuja (eds), Events: The Force of International Law (2011)

السيادية، وكثيرًا من ذكر «الآخر» المتوحش، والبربري، والرعاع، والأعراق، والتابع؛ لكن بلا أي ذكر للتراكم. سنجد كثيرًا من الإحالات إلى كارل شميت، وصولًا إلى حديثه عن «الدور التأسيسي للاستيلاء على الأراضي بالنسبة للقانون الدولي»[11] لكننا نجد بالكاد حديثًا عن وصف ماركس للاستيلاء على الأراضي بوصفه عنصرًا مركزيًّا بالنسبة للتراكم. وثَم ذكرٌ صريح للرغبة في الحديث عن مجموعة من الموضوعات التي تُمثل «الحواف المُقلقة» لتخصص القانون الدولي[12]. وهنالك تأكيد على الطابع النقدي بوصفه الطريقة المفتاحية للتناول؛ لكن مرجع ذلك سيُعزى إلى كانط لا إلى مركس. وبالمثل، سنجد أن عمل أنغي -المُتميز حقًّا- عن الإمبريالية والقانون الدولي قد وضع الأعراق والمتوحشين في مرتبة عُليا، لكنه لا يأتي على ذكر التراكم الأوّليّ قط، ولو في دور ثانوي من أدوار التاريخ، وكما فعل أنغي نفسه في عمل سابق[13]. حتى عمل تشاينا ميفيل الموسع عن القانون الدولي من منظور ماركسي يتجنب استخدام هذه المقولة، اللهم إلا في «فلتة» مرجعية واحدة. وبهذا الوصف أيضًا «فلتة» يُمكن أنْ نصِفَ طريقة تعامل دراسات القانون، والعولمة من أسفل، مع مقولة التراكم الأوّليّ، والتي يظهر فيها استخدامٌ كثيفٌ لمقولة الاستغلال الاستعماري[14].

ولنا أن نلاحظ أخيرًا مجموعة المقالات التي حررتها سوزان ماركس «**القانون الدولي واليسار**» وهو كتاب مشغول بوضوح بعلاقة الماركسية بالقانون الدولي (العنوان الفرعي للكتاب هو: «إرث ماركس» وقد طُوِّر بعضُ فصولِه من نُسخة أُلقِيَت في ندوة في لاهاي في عام 2003 ونشرت بعد ذلك في مجلة ليدن للقانون الدولي تحت عنوان «الماركسية والقانون الدولي»). العجيب أن الكتاب أيضًا لا يأتي على ذكر التراكم إلا في محاولة أنطوني

---

[11] C. Schmitt, The Nomos of the Earth in the International Law of the Jus Publicum Europaeum (1950), trans. G. L. Ulmen (2003), at 80–83.

[12] Orford, 'A Jurisprudence of the Limit', in A. Orford (ed.), International Law and its Others (2006), at 4, 5.

[13] Thus, for example, his essay 'The Heart of My Home' highlights dispossession and self-determination rather than accumulation, supra note 3.

[14] Anghie, supra note 5; Miéville, supra note 5, at 207; de Sousa Santos, 'Beyond Neoliberal Governance: The World Social Forum as Subaltern Cosmopolitan Politics and Legality', in B. de Sousa Santos and C. A. Rodriguez-Garavito (eds), Law and Globalization from Below: Towards a Cosmopolitan Legality (2005) 29, at 40. I am grateful to Hayley Gibson for drawing my attention to the third of these texts.

كارتي واستشهاده برأي ديفيد هارفي حول ضرورة إعادة تقييم مقولة التراكم الأوّليّ بشكل عام على طول الجغرافيا التاريخية لرأس المال، لكنها محاولة ليس لديها الكثير لتقوله. هذا إلى جانب صمت بقية المشاركات التام عن المقولة[15]. وهكذا، حتى في عمل رئيس يعتمد بشكل أساسي على ماركس لتحليل القانون الدولي ليس ثمة اهتمامٌ بأي شكل بمقولة التراكم الأوّليّ.

إن ما ينبئ به هذا المثال الأخير هو قضية أوسع نطاقًا في الفكر القانوني الدولي النقدي خلال الفترة التي سلط فيها القانون الدولي النقدي الضوء على الاستعمار: يظهر ماركس، لكنه يظهر صامتًا بغرابة. وأوضح ما يكون هذا الصمت تلقاء إحدى أكثر مقولاته مركزية، والتي يصف فيها رأس المال بأنه استعمار، والمُستعمِر بوصفه رأس مال؛ أي: مقولة التراكم الأوّليّ. وسأضرب ههنا مثلين على محاولات شخصيتين رئيستين في حقل الدراسات النقدية للقانون الدولي وإصرارهما على أهمية ماركس، وإمكانية اتباع مُقاربة طبقية في دراسة القانون الدولي لتوضيح هذه النقطة. أولًا، مقالة مارتي كوسكينيمي «ماذا يجب أن يتعلم المحامون الدوليون من كارل ماركس؟»، والتي أعيد نشرها بصفتها فصلًا في مجموعة المقالات التي حررتها سوزان ماركس. يتركز النقاش ههنا حول المطالبة بالعدالة الدولية، التي يعتقد كوسكينيمي أنه يمكن تطويرها بالاعتماد على عمل كارل ماركس، لكن دون الإشارة إلى التراكم الأوّليّ. هذا على الرغم من حقيقة أن ماركس ليس لديه ما يقوله على الإطلاق عن «العدالة الدولية»، لكنه يُخصِّص قدرًا لا بأس به من رأس المال للتراكم الأوّليّ. ومع ذلك، ومن خلال إدخال «العدالة الدولية» التي يظن أنها تربط بين عمل ماركس وبين القانون الدولي عبر النظر إلى طبقة عالمية لا يُمكنها أن تجد خلاصها الذاتي إلّا بوضع البشرية جمعاء على مذبح فدائها. يُقدِم المؤلف على خطوة جديرة بالملاحظة بقوله إنَّ القانون الدولي يحمل في طياته «وعدًا تحرريًّا» من النوع ذاته الذي اعتقد ماركس

[15] Carty, 'Marxism and International Law: Perspectives for the American (Twenty-first) Century', in S. Marks (ed.), International Law on the Left: Re-examining Marxist Legacies (2008) 169, at 184, citing D. Harvey, The New Imperialism (2003), at 144.

أن على الطبقة الثورية أن تقدمه. ويتفاقم هذا التأويل المتعسف لماركس في مقال حديث حول الإمبراطورية والقانون الدولي، حيث يُوضَّح دور هذا الأخير في إنشاء «هيكل للعلاقات الإنسانية التي اعتدنا تسميتَها بالرأسمالية». لكنَّه يتجاهل ماركس تمامًا، على الرغم من حقيقة أن ماركس قد كرّس حياته لعمل يتعلق بالبنية نفسها للعلاقات الإنسانية المسماة «رأس المال»، وعلى الرغم من حقيقة أنه يحلل هذه العلاقات من خلال عدسة الاستعمار، وعلى الرغم من حقيقة أنه يستخدم مقولة «التراكم الأوّليّ» لفعل ذلك[16].

المثال الثاني هو العمل الأخير لـ ب. س. شيميني. ففي كتابه السابق «**القانون الدولي والنظام العالمي**» يذكر شيميني ماركس والتراكم الأوّليّ، ولكن بشكل عابر فحسب، وبالإشارة فقط إلى مرحلة من التاريخ يُسميها «الاستعمار القديم» من 1600 إلى 1760. ومِن ثَمَّ ليس ثَمة محاولة في هذا الكتاب لدمج المقولة ضمن المحاولة الأوسع لتفصيل «النظرية الماركسية في القانون الدولي» وتوضيحها. والحقُّ أن وصفه للتراكم الأوّليّ بأنه مرتبط بفترة «الاستعمار القديم» يُحِدُّ، بشكل ما، من قدرة مقولة التراكم الأوّليّ على شرح ظهور الرأسمالية[17]. لكن، وكما سنرى، هناك ما هو أكثر بكثير في هذه المقولة. وفي الآونة الأخيرة، نشر شيميني مقالة بعنوان «تمهيد في سبيل مقاربة طبقية في القانون الدولي» في المجلة الأوروبية للقانون الدولي[18]، ومقالة بعنوان «مخطط لدرس ماركسي في القانون الدولي» في مجلة ليدن للقانون الدولي، التي قد نشرت ثانية ضمن كتاب القانون الدولي واليسار[19]. لكنه في مقال «مخطط لدرس ماركسي» لم يناقش بأي شكل مقولة التراكم الأوّليّ، والحقيقة أن عملية التراكم نفسها تُذكر بالكاد[20]. أما في «التمهيد» فقد تضاءلت إمكانية استخدام ماركس لأغراض النظرية القانونية الدولية النقدية بشكل أكبر، إذ يقترح المؤلف أن «السمة المركزية للرأسمالية هي ميلها المتأصل

---

[16] M. Koskenniemi, 'What Should International Lawyers Learn from Karl Marx?', 17 Leiden Journal of International Law (2004) 229, reprinted in Marks, supra note 15, at 30–52; Koskenniemi, supra note 5, at 32.
[17] Chimni, supra note 3, at 224, 295.
[18] Chimni, 'Prolegomena to a Class Approach to International Law', 21 EJIL (2010) 57
[19] Chimni, 'An Outline of a Marxist Course on Public International Law', 17 Leiden Journal of International Law (2004) 1, reprinted in Marks, supra note 15, at 53–92.
[20] The same may be said of Chimni, 'International Institutions Today: An Imperial Global State in the Making', 15 EJIL (2004) 1, where 'accumulation' gets a brief mention but primitive accumulation none at all.

للتوسع المكاني» لكنها حقيقة «لم تؤخذ في الحسبان بشكل كامل في فهم ماركس للرأسمالية»[21] وهذا ادعاء عجيب بحق، إذ احتل موضوع ميل رأس المال للتوسع المكاني مكانة مركزية في عمل ماركس[22].

ومع ذلك، يطرح شمني وجهة نظره من أجل الادعاء بأنَّه بسبب هذه الفجوة في عمل ماركس، «يظل التفاعل بين الرأسمالية والمستعمرات نقطة عمياء لدى النظرية الماركسية»[23]. وهذا طرح أعجب في الحقيقة، إذ يجب أن نتجاهل عدة مئات من صفحات عمل ماركس (وعدة آلاف من الصفحات في الأعمال الماركسية) لنعتقد في صحة هذه الملاحظة. إنَّ مزاعم كوسكينيمي وشيميني تؤازر بعضها لتقترح شيئًا مقلقًا للغاية بشأن الكيفية التي يريدنا بها القانون الدولي -بما في ذلك جناحه النقدي على وجه الخصوص- أن نفكر في ماركس. إذن، هناك وصف عام يَسِم هذه الأعمال بميسمها: عدم قدرة النظرية القانونية الدولية النقدية على استخدام ماركس بشكل صحيح ومكتمل ومتماسك، بطريقة قد تعزز وتعمق بعض المزاعم السياسية بشأن النظرية القانونية الدولية النقدية، أي: استخدام ماركس بطريقة صحيحة قد تساهم في تطوير نقد ماركسي حقيقي للقانون الدولي.

لذا، سأحاول في هذه المقالة أنْ أصِلَ إلى عدة أهدافٍ ستتداخل بطرق مختلفة خلال الصفحات التالية: أولًا، تطوير نقد للقانون الدولي يعيد النظر في السياسة الأساسية لعمل القانون الدولي من خلال عدسة الاستعمار. وسأفعل ذلك من خلال استحضار أعمال ماركس حول الاستعمار، ومِن ثَمَّ، استعادة مقولة التراكم الأوّليّ. ثانيًا: تقديم نقد أكثر جوهريةً للنظرية القانونية الدولية النقدية ذاتها، من حيث إنها، وعلى الرغم من الصفات الواضحة لمجموعة العمل التي ظهرت مؤخرًا حول القانون الاستعماري والقانون الدولي، فإن العمل ككل مقيد -إلى حد ما- بسبب عدم استخدامه ما قد يقدمه ماركس بشكل صحيح ومعتبر. والحق أنني أزعم أن نظرية

[21] Chimni, supra note 18, at 66.
[22] the Manifesto of the Communist Party.
[23] Chimni, supra note 18, at 67.

القانون الدولي النقدية يعوزها مقولة «التراكم الأوّليّ». أو بعبارة أخرى، بالرغم من القبول الواسع في حقل القانون الدولي لفكرة أن «القانون الدولي يُجسد عنف الاستعمار وتجريد التبادل السلعي»[24] أرى أن اكتمال هذه الحُجة مرهون باستخدام مقولة التراكم الأوّليّ. وخلال هذه العملية أرى، ثالثًا، أن أخذَ حقل القانون الدولي النقدي هذه الفكرة بحقها، سيظل مقيدًا من الناحية النظرية، ورهينًا للحقل الرئيس. والأدهى تسلُّط الحقل الرئيس في تشويه صورة ماركس. ستتطلب هذه المجموعة من الحجج قدرًا معينًا من العمل التأريخي - على الرغم من أنني انتقلت في النهاية إلى مسألة الحاضر الاستعماري للقانون الدولي- لكن الحجة المركزية هي حجة نظرية بالأساس: تقديم مقولة لها أن توحد بين الصلات المعقودة بين رأس المال والاستعمار والقانون الدولي. وهذا يقتضي إماطة اللثام عن سر رأس المال وسر الاستعمار المنهجي، ما سيقودُنا في النهاية إلى سرِّ القانون الدولي.

1. سرُرأس المال

قلَّما يلحظ أحدٌ أنَّ المجلد الأخير من كتاب رأس المال ينتهي بكشف سرٍّ ما، ففي الفصل الأخير المعنون بـ«النظرية الحديثة للاستعمار»، وبعد عدة صفحات من مناقشة الاستعمار، ينتهي الفصل الأخير بفقرة، هي ذاتها خاتمة الكتاب، تقول: «بيد أنَّ وضع المستعمرات ليس هو ما يعنينا هنا. فكل ما يهمنا هو السر الذي كشفه الاقتصاد السياسي للعالم القديم إلى العالم الجديد وأعلنه على رؤوس الأشهاد وهو: إن نمط الإنتاج الرأسمالي والتراكم، ومِن ثَمَّ الملكية الرأسمالية الخاصة، يقتضيان محو الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الشخصي، أو بتعبير آخر يقتضيان انتزاع ملكية الشغّيل»[25]. لاحظ أن ماركس لا يولي اهتمامًا كبيرًا

[24] Miéville, supra note 5, at 169.

[25] K. Marx, Capital: A Critique of Political Economy, Vol. 1 (1867), trans. B. Fowkes (1976), at 940.
واستعنت هنا بترجمة الدكتور فالح عبد الجبار لكتاب رأس المال، الصادرة عن دار الفارابي، والواردة في صفحة 951 من النسخة العربية. بتصرف من عندي على النسخة الإنجليزية – م.

بالمستعمرات في حد ذاتها، بل يهتم بعملية الاستعمار، ومِن ثَمَّ السر الذي تكشفه المستعمرات. وسنعود إلى تلك النقاط في النهاية.

ولفهم الأداة البلاغية التي استعان بها ماركس في هذا الاقتباس ربما سيكون علينا أن نلاحظ دور الأسرار في كتاب رأس المال ككل. مما سيمكننا من أن نقول إن كتاب رأس المال في الواقع هو كتاب أسرار. لقد كشف الكتاب عبر صفحاته عن مجموعة ضخمة من الأسرار الثانوية: التاريخ السري للإمبراطورية الرومانية، والغرض السري للمتخصصين الصينيين، والأساس السري لثروة هولندا، والأبراج السرية المحصنة في سيليبس، وسر ازدهار الصناعة في إسبانيا وصقلية تحت حكم العرب، وسر فشل هنري السابع، وسر التعاطف البرجوازي مع الأرامل والعائلات الفقيرة وما إلى ذلك، وصولًا إلى سر شكوى الرأسماليين من كسل الشعب العامل[26]. يبدو أن هناك شيئًا ما يدفع ماركس إلى إدخالنا إلى عالم الأسرار. الأمر الذي قد يفسر السبب في أنَّ مناقشة ماركس الشهيرة للصنمية السلعية[iii] في الفصل الأول من الكتاب هي في الواقع «كشف للصنمية وأسرارها»[27].

لكن سرَّ الصنمية ليس إلا جزءًا من سر كبير كشفه الكتاب ككل، ويمثل السماح لنا بالدخول إلى عالم هذا السر غرض الكتاب بكامله. هذا السر هو «ما رفض الاقتصاديون المبتذلون الإفصاح عنه إلى الآن» ومِن ثَمَّ هو «سر جني الأرباح الذي يجب أخيرًا الكشف عنه»[28]. ما هو هذا السر؟ يُخبرنا ماركس: «سر التعبير عن القيمة»، ثم يردف «هو السر المخفي تحت ظاهر حركات القيمة النسبية للسلعة» و«الذي يكمن في كيفية إدارة رأس المال للعمل». وهذا، في جوهره، يكشف عن «سر تحقيق الربح»، أي: «الاستيلاء على العمل غير المأجور»[29]. أو بعبارة أخرى «يتحول سرُّ التسعير الذاتي لرأس المال إلى حقيقة أن لديه تحت تصرفه كميةً

[26] In order, these are Marx, ibid., at 176, 224, 920, 916, 649–50, 880, 631, 388.
[27] Ibid., at 163,
[28] In order, these are ibid., at 745, 706, 280.
[29] In order, these are ibid., at 152, 168, 743.

محددةً من العمل غير المأجور المتمثل في أناس آخرين»[30]. ومِن ثَمَّ، «فإن السر الأعمق لرأس المال الإنجليزي هو فرض خفض الأجور الإنجليزية» و«السرُّ في أنه كلما زاد عمل العامل، زادت الثروة الغريبة التي ينتجونها». هذا هو «السر الحقيقي لإنتاج عمال أكْفَاء»[31]. ومن ثَمَّ، ثانية، يقول: «إن استخراج فائض القيمة من فائض العمل ليس سرًّا يُكشف»[32]. بلى، ليس سرًّا، بعد أن كرس ماركس آلاف الصفحات لكشفه. لكنه على الأقل قد فعل ذلك على أمل أن يتمكن البشر من حل رمز القيمة المطلسم، وأن يكتشفوا «سر هذا الشيء الذي أنتجوه اجتماعيًّا»[33].

ومِن ثَمَّ، يُعدُّ الكشف عن سر المستعمرات في الفقرة الأخيرة من الفصل الأخير موضوعًا حتميًّا لفهمنا لكتاب رأس المال ككل، إنْ صحَّ القولُ، وأيضًا لفهمنا عَلاقة رأس المال والمستعمرات نفسها. على العكس من زعم شيميني عدم وجود أثر لفكرة الاستعمار في تحليل ماركس للرأسمالية[34] يبدو الآن أن تحليل الاستعمار كان في القلب من حجة ماركس. إن الفصل المعنون بـ«النظرية الحديثة للاستعمار» هو الفصل الثامن من الجزء الثامن من الكتاب، أما الجزء الثامن عامةً فيُسمَّى «التراكم الأوّليّ» ويُفتتح بفصل بعنوان «سر التراكم الأوّليّ». إن التراكم الأوّليّ هو العملية التي تشكل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية على أنها فصل الجزء الأكبر من السكان عن وسائل الإنتاج[35]. ولهذه العملية أهمية تاريخية واضحة، إذ من دون الفصل بين العمال ووسائل الإنتاج لم يكن لرأس المال أن يظهر، ومن دون هذا الفصل لم يكن للتراكُم الرأسماليّ أن يوجد.

يبدأ ماركس تحليله لـ«ما يسمى بالتراكم الأوّليّ» من خلال قوله بأنه يؤدي نفس الدور في الاقتصاد السياسي الذي تؤديه الخطيئة الأصلية في علم اللاهوت: «أكل آدم التفاحة، فوقعت البشرية كلها في ذنب خطيئته. من

---

[30] bid., at 672.
[31] In order, these are ibid., at 748, 793, 613
[32] Ibid., at 352.
[33] Ibid., at 167.
[34] Chimni, supra note 18, at 67.
[35] K. Marx, Grundrisse, trans. Martin Nicolaus (1973), at 489.

المفترض أن يوضح أصل هذه القصة حين تُروى على أنها طرفة تاريخية. ففي سالف الأزمان، انقسم الناس بين ذكي حاذق مُقتصد، وبين الآخرين، الرعاع الكُسالى الذين ينفقون ما لديهم على العربدة. وهكذا حدث أن النوع الأول راكم الثروة، ولم يبقَ للآخرين شيءٌ سوى أن يبيعوا جلودهم. ومن هذه الخطيئة الأصلية، يؤرخ لفقر الغالبية العظمى من البشر، الذي بالرغم من كل ما يبذلونه من عمل، ليس لديهم الآن ما يُباع سوى أنفسهم»[36].

لقد استهدف ماركس من هذا التحول الساخر في عبارته أن يفتح الطريق أمام الخطوة التالية المهمة التي سيشرع بها، حيث سيتحول من الاستهزاء باستخدام آدم سميث لهذه الأسطورة إلى استخراج مفهوم جاد منها[37]، بطريقة تُمكنه من تجنب هشاشة القصة كما تُروى في حوليات الاقتصاد السياسي، حيث يُفترض التراكم ببساطة مقدمةً، وحيث «يسود الرمز عبر الأزمان السحيقة» ودون أن يُقرَّ لها بشيء من الصدق، بل بأخذ العنف بوصفه جزءًا لا يتجزأ من العملية، وبأن تاريخ هذه القصة قد كُتب «في تاريخ البشرية بحروف من نار ودم»[38].

لقد كتب ماركس عن هذا العنف عبر أجزاء كتابه كافة -وقد أصاب إتيان باليبار في وصفه للمجلد الأول من رأس المال بأنه «أطروحة حول العنف البنيوي الذي تطلق الرأسمالية عنانه»[39]- لكنه يُسهب في تناوله في فصل «تكون رأس المال الصناعي» وهو الفصل السادس من الجزء الثامن حول التراكم الأوّليّ: «إن اكتشاف الذهب والفضة في القارة الأمريكية، وانتزاع السكان الأصليين، واستعبادهم، ودفنهم في مناجم هذه القارة، وبدايات غزو الهند ونهبها، وتحويل إفريقيا إلى محميّة لصيد أصحاب البشرة السوداء؛ هذه الأفعال هي التي وسمت فجر

---

[36] Marx, supra note 25, at 873.
ويمكن المقارنة ههنا بين فضح ماركس لأسطورة الخطيئة الأصلية واعتماد كارل شميت السخيف عليها في التمييز «اللاهوتي السياسي» بين الخير والشر، ومن ثم، بين العدو والصديق. انظر:
C. Schmitt, The Concept of the Political (1932), trans. George Schwab (1996), at 65.
[37] R. Halpern, The Poetics of Primitive Accumulation: English Renaissance Culture and the Genealogy of Capital (1991), at 61–62.
[38] Marx, supra note 25, at 874–875.
[39] Balibar, 'Reflections on Gewalt', 17 Historical Materialism (2009) 99, at 109.

عصر الإنتاج الرأسمالي بميسمه، وهذه هي لحظة الذروة للتراكم الأوليّ. وفي أعقابها، جاءت الحرب التجارية بين الأمم الأوروبية، التي اتخذت الكون بأسره ساحةً لمعاركها. لقد تلاقت هذه اللحظات المتفرقة معًا بشكل منهجي في نهاية القرن السابع عشر إلى أن أثمرت المستعمرات، والدَّيْن العام، والنظام الضريبي الحديث، والنظام الحمائي. لقد اعتمدت هذه الأساليب على القوة الغاشمة التي يقف خلفها النظام الاستعماري على سبيل المثال. لكنها جميعًا استخدمت قوة الدولة -قوة المجتمع المركزة المنظمة- للإسراع في عملية التحول من النمط الإنتاجي الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، على طريقة دفيئة الزرع[iv]، ولتقليل مدة الانتقال. إنَّ العنف هو قابلة كل مجتمع قديم يحمل في رحمه مجتمعًا جديدًا. إنه في حد ذاته قوة اقتصادية»[40].

يُسلِّط ماركس الضوء هنُا على أنَّ الرأسمالية ليست نظامًا عفويًّا، على العكس من الأسطورة المثالية المحيطة بالملكية الخاصة، وأنَّ رأس المال جاء إلى العالم «يقطر بالدم والأوساخ من رأسه إلى أخمص قدميه»[41]. وأنه، في التاريخ الواقعي «الغزو والاستعباد والسرقة والقتل، أو العنف باختصار، هو ما يؤدي الدور الأعظم»[42]. لاحظ أن انتزاع ملكية الأراضي وحده لم يكن كافيًا لتأسيس طبقة بروليتارية؛ إذْ فضَّل الكثيرون حياة التشرُّد و«الجريمة» على العمل المأجور. لقد تحول هذا لأساس «التشريع الدموي» الذي «يُوصَم فيه آباء الطبقة العاملة بالتشرد والعوز»[43]. ويشير «التشريع الدموي» إلى القوانين التي تحظر التشرُّدَ، والتسوُّلَ، والترحُّلَ، وكمية هائلة أخرى من «الجرائم» التي لا تُحصى، كما يشير إلى تشريع «الضميمة»[v] حيث شُرّع فصل الناس عن الانتفاع، والتكفف بالأرض ومواردها. إن «تحرير» الفلاحين بتحويلهم إلى عمالة مأجورة يمثل إجبارًا على العبودية؛ أي إن التحرير هو ذاته الإخضاع.

---

[40] Marx, supra note 25, at 915–916.
[41] Ibid., at 926.
[42] Ibid., at 874.
[43] Ibid., at 896.

تذكرنا الإشارات إلى العنف في هذه المقاطع بالسلطة المُنظَمة داخل الدولة وعبرها، وأن العنف، على جانب آخر، يمثل قوة اقتصادية في حد ذاته. إنه لمن المحتم على الرأسمالية أن تخوض في كل مكان معركة إبادة ضد كل نمط غير رأسمالي تصادفه[44]. علينا أن نكون واضحين بشأن ما هو على المحك ههنا، لا سيما بالنظر إلى أنَّ قانون الأمم المُبكر ارتكز بشكل أساسي على مسألة الحرب، ذلك أن ما يقترحه ماركس هو أن الآلية التي أُجبر الناس من خلالها في ظل ظروفٍ تفرضُها الرأسماليةُ هي في ذاتها شكلٌ من أشكال الحرب؛ أي الحرب الطبقية. وما هو على المحك في هذه الحرب هو تأسيس نظام برجوازيٍّ من خلال العنف الذي يولِّدُه التراكمُ الأوّليُّ. لطالما كان القانون، وما يزال، محوريًّا في هذه الحرب، وما أراه أن الأمر نفسه منطبق على القانون الدولي.

2. القانون الدموي

من المهم ملاحظة أن ماركس خلال مناقشته للتراكم الأولي في المجلد الأول من رأس المال يُسهب كثيرًا في مناقشة القانون. إذ يحدد إطارًا -على وجه الخصوص، في فصل بعنوان «التشريع الدموي ضد المصادرة»- للطرق البوليسية المعمول بها منذ أواخر القرن الخامس عشر لتسريع عملية التراكم.

«هنري الثامن، 1530: المتسولون من كبار السن أو غير القادرين على العمل يحصلون على رخصة لمزاولة التسوُّل. ومن ناحية أخرى: الجلد والسجن للمتشردين الأقوياء، ويجب ربطهم في ذيل عربة وجلدهم حتى يتدفق الدم من أجسادهم، ثم يُقسِمون على العودة إلى مسقط رأسهم أو إلى المكان الذي عاشوا فيه خلال السنوات الثلاث الماضية وأن "يلزموا أنفسهم بالحصول على عمل". وفي عامه السابع والعشرين، كرر هنري الثامن نفس ما قرره سابقًا، لكن معزَّزًا ببنودٍ جديدة. ففي الاعتقال الثاني للمتشرد يجب تكرار الجلد وقطع نصف الأذن، ولكن في المرة الثالثة، يُقتل المتشرد إعدامًا كمجرم عتيد معاد للصالح العام».

[44] R. Luxemburg, The Accumulation of Capital (1913), trans. A. Schwarzschild (2003), at 349.

«إدوارد السادس: سنَّ قانونًا في العام الأول من حكمه، ينصُّ على معاقبة أي شخص يرفض العمل باستعباده وتمليكه للشخص الذي قدم بحقه الشكوى. وأوجب على السيد أن يطعم عبيده خبزًا وماءً، وأقل الحساء وأي سَقطٍ من اللحوم يراه مناسبًا. وللسيد أن يجبر العبد على أي عمل مهما كان قذرًا بالسوط والأغلال. وإذا تغيب العبد لمدة أسبوعين فيحكم عليه بالعبودية مدى الحياة ويُكوى بعلامة S على ظهره أو جبهته، وإذا تكرر هروبه يُعدَم عند المرة الثالثة. ويمكن للسيد أن يبيعه أو ينقل ملكيته تركةً لورثته، وأن يؤجِّره بوصفه عبدًا مثل أيٍّ من متاعه الشخصي أو بهائمِه. وإذا حاول العبد إتيانَ أي عمل ضد أسياده فعقوبته الإعدام أيضًا. وعلى قوات فرض الأمن أن تطارد العبد متى أُعلِمت بذلك. أما المتشرد فإذا توقف عن العمل لثلاثةِ أيامٍ فيُصطَحَبُ إلى مسقط رأسه، ويُكوَى صدره بالحرف V، ويُجبَر على العمل بالأغلال في الشوارع، أو في أي عمل آخر. وإذا زيّفَ المتشرد مكان ولادته فيُحكَم عليه بالعبودية مدى الحياة في هذا المكان لصالح سكانه أو الشركة المالكة له، ويُكوَى بحرف S. ويحق لجميع الأشخاص أن يأخذوا الأطفال المتشردين والاحتفاظ بهم بوصفهم صبيانَ مهنةٍ، حتى يبلغ الصبيُّ 24 عامًا وتبلغ الفتاة 20 عامًا. وإذا لاذوا بالفرار فإنهم يصبحون عبيدًا لأسيادهم إلى بلوغهم هذه الأعمار المقررة، ولأسيادهم أن يصفدوهم بالأغلال وأن يجلدوهم، وما إلى ذلك من العقوبات إن أرادوا. ولكل سيد أن يضع حلقة حديدية حول رقبة عبده أو ذراعيه أو ساقيه، لكي يتمكن من التعرُّف عليه يقينًا. وينصُّ الجزء الأخير من هذا القانون على أنه يجوز لأي شخص تشغيل الفقراء في أي عمل أراد إذا رغب في تزويدهم بقوت اليوم. وظل العمل بنظام عبودية الرعاية[vi] هذا إلى منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا تحت مسمى "الحاشية"»[vii].

«إليزابيث، 1572: يعاقب المتسول غير المرخص له الذي جاوز سن 14 عامًا بالجلد المشدد والوسم على الأذن اليُسرى ما لم يأخذه أحدهم في خدمته لمدة عامين، وفي حال العود للجريمة، إذا كان عمره أكبر من 18 عامًا،

فيجب إعدامه ما لم يأخذه أحدهم في خدمته لمدة عامين، وفي حالة العود الثالث فإنهم يُعدمون بلا استثناء وبلا رحمة كالمجرمين. وقوانين أخرى: إليزابيث ج 13، وآخر في عام 1597».

ويستكمل ماركس في الاستشهاد بحالة إنجلترا:

«جيمس الأول: أي شخص يتجوَّل ويتسوَّل يُعلن أنه مارق ومتشرد. ويُسمح للقضاة في الجلسات الصغيرة بجلدهم علنًا وسجنهم لمدة ستة أشهر للجريمة الأولى، وسنتين للجريمة الثانية. وفي أثناء وجودهم في السجن، يجب أن يُجلدوا بقدر ما يعتقد قضاة الصلح أنه مناسب... ويجب أن يكوى الخطرون العتاة منهم بحرف R وإذا قُبِضَ عليهم بتهمة التسول مرة أخرى فيُعدَمون بلا رحمة. وقد عُمِل بهذه القوانين حتى بداية القرن الثامن عشر».

ولكيلا يشعر القارئ أن هذه الحالات مقتصرة على إنجلترا؛ يُردف ماركس:

«وعُمل بقوانين مماثلة في كثيرٍ من الدول الأوروبية الأخرى. وبحلول منتصف القرن السابع عشر أُنشِئت "مملكة المتشردين"[viii] في باريس. حتى في بداية عهد لويس السادس عشر، نص المرسوم الصادر في 13 يوليو 1777 على أنه يجب إرسال كل رجل يتمتع بصحة جيدة من سن 16 إلى 60 عامًا، إذا لم يكن لديه وسيلة للعيش ولا يمارس التجارة، إلى القوادس[ix]. يُعدُّ قانون تشارلز الخامس في هولندا (أكتوبر 1537)، والمرسوم الأول للولايات والمدن الهولندية (10 مارس 1614)[x]، المقاطعات المستقلة المتحدة[xi] (26 يونيو 1649) أمثلة أخرى من نفس النوع من القوانين».

وتستمر هذه «القوانين الإرهابية» عبر أربعة قرون من التطور الرأسمالي، إذ عبرها جرى «أولًا إقصاء الفلاحين عن الأرض، وتحويلهم إلى مشردين، ثم جُلِدوا ووُسِموا وعُذِّبوا بموجب أبشع القوانين من أجل الانضباط داخل

النظام الضروري للأجور»[45] إن خلق «البروليتاريين الأحرار» من خلال القوة القانونية له ما يماثله تاريخيًّا، في عملية ناقشها ماركس في الفصل السابق: «سرقة الأراضي العامة». فعند ماركس، لم يمكن خلق البروليتاريا إلا بسبب العملية المصاحبة التي عبرها جرت «سرقة أراضي الشعب» عبر الضمانة البرلمانية القانونية للسطو على الأراضي تحت مسمى «الضميمة» أي: «المراسيم التي مَنحَ بموجبها ملاكُ الأراضي لأنفسهم أرضَ الشعب ملكيةً خاصة»[46]. يستشهد ماركس بنصٍّ تلو الآخر من الأدبيات الاقتصادية من ذلك الوقت التي تعترف بأن «ظروف الطبقات الدُنيا قد تغيرت إلى الأسوأ من النواحي كافة» حيث «جرى الحطُّ منهم إلى مستوى عمالة يومية فقط»[47].

كانت هذه الضمائم أحد أهم المجالات التي يتداخل فيها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مع النظرية القانونية الكلاسيكية من الناحية التاريخية. أي إن مشكلة الضمائم كانت قضية أساسية في قانون الملكية. ويمكن أيضًا وصف المرحلة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر بأنها مرحلة بلوغ هذا القانون طور التمام، وهذا هو نفس السبب الذي دفعَ البعضَ إلى عدِّه مرحلةً للتراكُمِ الأوَّلِيّ وقصر معناه على فترة تاريخية. وعلى الرغم من ظهور شكل شركة المساهمة في القرن التاسع عشر والتغييرات التي حدثت مع التقنيات الجديدة في القرن العشرين فقد طُوِّرَ جوهر قانون الملكية خلال فترة الصعود الرأسمالي حيث كانت الضميمة أمرًا حاسمًا لتكوينه. الفترة ذاتها شهدت تطور القانون الدولي، الذي ظهر أولًا باسم «قانون الأمم» وتطورت شروط التبرير القانوني لممارسة العنف بوصفها حقًّا. إنَّ هذا التطور التاريخي المشترك -وإن شابه عدم التكافؤ- له أهمية

[45] Marx, supra note 25, at 896–898.
[46] Ibid., at 885
[47] Ibid., at 887–888.

سياسية كبيرة؛ وأريد ههنا أنْ أُشيرَ إلى أن المقولات الرئيسة التي أصبحت الضميمة من خلالها أمرًا قانونيًّا، هي ذاتها مقولات الأيديولوجيا البرجوازية، والاقتصادية السياسية، التي شكلت أساسًا لتطوير القانون الدولي.

في المجلد الثاني من تعليقاته على قوانين إنجلترا (1765-1769)، وهو المجلد الذي يبدأ بالادعاء القائل إنَّه: «لا شيء يؤثر في المخيلة البشرية ويرتبط بعواطفها بعمومية قانون الملكية». يُعلق ويليام بلاكستون على أن المصطلح القانوني المستخدم للدلالة على الضميمة، ألا وهو «الموافقة»[xii]، هو مصطلح قديم له نفس دلالة كلمة «تطوير»[xiii]. وعلى أساس هذا التحسين، يذهب بلاكستون إلى أنه للمالك «أن يضمَّ ما تهفو إليه نفسه من الأرض المُهدرة»[48]. لقد قوبِلَ هذا التعليق في الفكر القانوني والتأريخ بالتجاهل، لكن له معنى يقودنا إلى قلب السؤال المركزي في مسألة التراكم الأولي، ومن ثم، وبشيء من التلاعب، إلى قلب القانون الدولي. ما سيأخذنا إلى نقطة الالتقاء بين القانون الدولي والقانون الاستعماري.

عندما يتحدث بلاكستون عن الهدر، فإنه يشير إلى الأرض غير المزروعة، وبذلك يبني على نقاش طويل حول «تطوير» «المُهدر» في الاقتصاد السياسي وبداخل الطبقة الحاكمة. تأخذنا هاتان المقولتان إلى قلب مسألة الملكية والمشكلات المحيطة بالضميمة وخلق طبقة البروليتاريا الحديثة[49]. تتلخص فكرة «رغبة الفضلاء»[xiv]، كما أشار مجلس اللوردات في عام 1607، في فكرة «التطوير»[50] التي أقرها القرن التالي بتمامها. لقد رسم فرنسيس بيكون المشهد في كتابه «**تقدم العلم**» (1605) بفكرة أن العلم «يتحسن ويتطور بصنع الإنسان»[51]. وعلى إثره انهالت موجة من الأعمال حول «صناعة التطوير»، مثل: «**المُطور الإنجليزي**» لواتر بليث، أو «**استقصاء جديد للإدارة**»[xv] (1649)، وورقة دعائية لمؤلف مجهول بعنوان «**تطوير الأرض المهدرة**» (1653)،

---

[48] Sir W. Blackstone, Commentaries on the Laws of England, Vol. II (1765–1769), ed. W. Morrison (2001), at 7, 12, 27, 74

[49] ناقشت هذا بإسهاب في:
'War on Waste: Law, Original Accumulation, and the Violence of Capital', 75 Science and Society (2011) 506.
وما أقدمه هنا هو تلخيص لهذه المقالة وتوسيع لحججها.

[50] 'A Consideration of the Cause in Question before the Lords touching Depopulation', 5 July, 1607, in J. Thirsk and J. P. Cooper (eds), Seventeenth-Century Economic Documents (1972) 109.

[51] F. Bacon, The Advancement of Learning (1605), ed. G. W. Kitchen (1973), at 68.

و«**تطوير التطوير**» لأندرو يارنتون (1663)، و«**التطوير ومصلحة إنجلترا**» لصامويل فورتي (1663)، و«**توكيد مصالح إنجلترا**» لوليام كارتر، الذي أكد فيه أن مصالح إنجلترا مرتبطة بتطوير سلعها الأصلية (1669)، و«**إحياء تطوير إنجلترا**» لجون سميث (1670)، و«**المصلحة الإنجليزية الحقيقية: مقالة في التطورات القومية الرئيسة**» لكرو راينل (1674)، و«**تطورات إنجلترا**» لروجر كوك (1675)، وكتاب آخر ليارنتون بعنوان «**تطورات إنجلترا في البر والبحر**» (1677)، و«**رسائل في تطوير الإدارة والتجارة**» لجون هوتون (1681)، وهكذا دواليك إلى مستهل القرن الثامن عشر. ويكشف كتالوج المكتبة البريطانية، وفقًا لبولا سلاك، أن عدد المقتنيات تحت مُدخل «تطوير» قد ارتفع من تسعة عناوين في عام 1641 إلى 55 منشورًا بين 1641 إلى 1660، ونُشِر 72 عنوانًا بين 1661 و1680، ونُشِر 109 عناوين بين 1681 و1700، ونُشِر 139 عنوانًا بين 1701 و1720، ثم إلى 185 عنوانًا منشورة بين 1721 و1740[52]. ويشير مصطلح التطوير في معناه الأصلي حسب ما ورد في معجم أوكسفورد للغة الإنجليزية إلى «تحويل الشيء إلى حالة حسنة أو مربحة» و«تحقيق أقصى استفادة للفرد من شيء ما». ويعود اشتقاق المعنى بالأساس إلى الابتكارات الزراعية التي تُساهم في زيادة الإنتاج. وعلى أن بعض دلالات المصطلح ترمي إلى معنى تكنولوجي، فإنَّ بعضها كان يشير إلى معنى ضم الأراضي المهملة، فحسب التعريف الثاني لقاموس أكسفورد: «التطوير هو تحسين حال الأرض الزراعية، واستصلاح المهمل منها وغير المأهول عبر ضم ملكيته». لقد أصبح «تطوير الأراضي المهدرة والغابات» شعارًا لهذا العصر كما يُشير جون ثيرسك[53].

وبوصفه شعارًا للعصر، فقد دعم حركة الضم بكاملها والتي نوقشت على خلفية أنه إذا تُركت هذه المشاعات دون تطوير فإنها ستنتج جموعًا بلا ضابط ولا نظام ولا عمل. لقد ذهب تيموثي نورس في كتابه « **Campania**

[52] P. Slack, From Reformation to Improvement: Public Welfare in Early Modern England (1999), at 96 note 89.
[53] Thirsk, 'Seventeenth-Century Agriculture and Social Change', in J. Thirsk (ed.), Land, Church and People: Essays Presented to Professor H. P. R. Finberg (1970) 148, at 167.

Fóelix» أو قول في نفع الزراعة وتطويرها (1700) إن حجة «إلغاء مشاعية الأراضي المُهدرة» ترتكز على أن «العوام» هم أناس «قُساة وهمجيون ... متمردون على الحكومة، ووقحون ومثيرون للشغب» بينما ذهب أدم موور في كتاب «**خُبزللفقراء**» (1653) إلى أن الأراضي المشاعية قادت العوام إلى «الاعتياد على التسول والسرقة والنهب والاحتيال والقتل وكل شر آخر تطاله أيديهم الآثمة». وفي منشور لمؤلف مجهول بعنوان «**تطوير الأراضي المهدرة**» (1653) ترد مقارنة بين وضع الأرض المهدرة، وبين ما سيقدمه تنظيمها عبر الضم، ويحذر البرلمان إنْ لم تُقسَّمْ الأراضي المهدرة على الملاك، ما سيوفر عملًا للفقراء، فإن «أراضي إنجلترا المهملة قد تتحول مع مرور الزمن إلى ملاذ وملجأ لقوات من القتلة المارقين». لقد تساوى في ذهن ملاك الأراضي، بذلك، الأرض المهدرة والعمل المهدر، والوقت المهدر.

ما هو على شفا جرف في هذه النقاشات اقتصاد الكفاف لدى عامة الناس من غير المالكين، الذين تعني الأراضي «المهدرة» لهم فرصةَ الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأشياء، والحصول على المواد الخام لصنع أشياء أخرى، مثل: صيد الحيوانات البرية، والرعي، وجمع بقايا المحاصيل بعد الحصاد، وجمع الأخشاب والروث، والتقاط مواد لصنع السلال والحصائر، والحصول على الأعشاب والمكسرات والفاكهة والتوت، وجمع الصوف الكثيف المشتبك بالشجيرات، وما إلى ذلك. ففي وصفه لما سماه «الهجوم على المهدر» يقول ج. د. تشالمرز: «إن الاستيلاء الحصري على كامل الأرض المشاعية من قبل الملاك القانونيين كان معناه أن الجدار الفاصل بين الجيش المتنامي من العمال وبين البروليتاريا المطلقة قد انهدم»[54]. إن الحملة الشعواء لقمع حقوق الاستخدام التقليدية للمشاع قد قامت على فصل العمال العاطلين، كما هو مفترض، عن أي وسيلة للعيش بخلاف العمل المأجور، وضم الأرض المهدرة، وتقييد ميولهم للتجول بتجذيرهم في مساحة مكانية محددة، والتي مثلت خطوة حتمية لتحويل الناس كافةً إلى بروليتاريا. بعبارة أخرى، ما كان على شفا جرف في هذه النقاشات هو القضية

[54] Chalmers, 'Enclosure and Labour Supply in the Industrial Revolution', 5 Economic History Review (1953) 319, at 333, 335 and 336.

الأساسية التي يحاول ماركس معالجتها في وصفه للتراكم الأولي: الفصل العنيف للجزء الأكبر من السكان عن وسائل العيش خارج العمل المأجور، ومركزية القانون لهذا الفصل. أي إنَّ العنف الذي يؤسس للتراكم هو، دائمًا وبذاته، فعل سياسي - قانوني.

لقد كانت هذه المجموعة من الأفكار حول الملكية وأساسها القانوني أساسية لدى القانون الدولي. إن علينا ههنا أن نقبل بالتوجُّه العام لفرضية أن الاستعمار قد وقع في صميم تأسيس القانون الدولي. لقد عرضت هذه الفرضية أن تأسيس نظام قانوني حديث يحكم العلاقات بين الدول القومية الناشئة قد حدث في سياق «تسوية» ما سُمّي «العالم الجديد»، الذي واجهت فيه الكيانات السيادية الحديثة دولًا ناشئة بوصفها أعداء، كما واجهت شعوبًا في أقاليم قاصية. في الواقع، كانوا يواجهون دولًا أخرى غالبًا في أثناء مواجهة شعوب هذه الأراضي، وهي مواجهة سعوا فيها إلى غزو الشعوب المعنية، الأمر الذي بدا معوزًا لمجموعة من الترتيبات القانونية لـ «حكم» هذه العلاقات[55]. لكننا في حاجة إلى أن نضيف إلى هذه الفرضية فكرة أن هذه المواجهة لم تتعلَّقْ فحسب بمسائل السيادة أو البحث عن صفة قانونية مترتبة على الغزو، وهو المذهب السائد في القانون الدولي، أو أن الإمبريالية كانت تستهدف التفوق العنصري على «الآخر»، كما هو المذهب السائد في حقل الدراسات النقدية للقانون الدولي -وهذا بالطبع لا يعني التسفيه من تلك الأسئلة- بل تعلق الغزو أيضًا، وبشكل مركزي، بضم الأراضي والموارد عن طريق العنف لأهداف التراكم الرأسمالي، وفصل الشعوب قسرًا عن سبل الحياة التي لا تخدم الرأسمالية؛ أي: لا تخدم التراكم الأوليّ.

في هذا السياق، طُبقت أفكار تطوير الأراضي المهدرة نفسها، لكن هذه المرة على الأراضي المهدرة في «العالم الجديد»؛ إذْ أصبح التشابه بين نزع ملكية العمال العاطلين غير المنتجين، وبين الهنود العاطلين غير المنتجين، أمرًا معياريًّا في الخطاب السياسي. أو بعبارة المستعمر البيوريتاني البارز روجر وليامز في 1652: «لدينا هنود في

[55] J. Muldoon, Empire and Order: The Concept of Empire 800–1800 (1999), at 8; Anghie, supra note 5, at 15.

وطننا، في كورنوال وويلز وأيرلندا»[56]. ومِنْ ثَمَّ سنجدُ ادعاءاتٍ من قبيل: أن الهنود «عائق أمام الصناعة» وأن أراضيهم المهدرة «مراتع للخمول والسفه» بحسب عبارة جون بيليرز. وأن الرب قد أعطى الإنسان الأرض «ليحرثها ويطورها»، لكن «هؤلاء الرعاع يجولون في الأرض بلا صفة أو ملكية» مما يعني أنهم «لا يضمون أرضًا» كما قال جون وينثروب. وأن «الأراضي الهندية واسعة قحلة، وقليل من الناس لا يفعلون سوى اللهو على العشب» تاركين الأرض «عاطلة مهدرة» كما قال روبرت كوشمان. وأن «الأراضي والزراعات المهدرة غير المأهولة» في فرجينيا في حاجة إلى تطوير كما قال وليام ستراشي. وأن «الأراضي الأمريكية المهدرة الواسعة» يجب أن تُزرع، كما قال ريتشارد هاكليوت[57]. لقد رأى المستعمر أنَّ الملكية تكتسب بالتطوير الذي يتبع الزراعة، وافترضت البداهة الاستعمارية ببساطة أن الأرض ومواردها تخص القادرين على التطوير الذين يحرسونها من البوار، لا الذين يهدرونها (وينطبق ذلك على العمل كما الأرض). لقد صُوِّر «الهندي» تمامًا مثل «الفلاح» بوصفه عاجزًا عن تشغيل الأرض وحيازة ملكية خاصة، ومن ثم يمكن مصادرة الأرض المعنية، وإلغاء حقوق الاستخدام التقليدية، وإبطال الملكيات المشاعية. «وفي الحالتين» كما يلاحظ كريستوفر هيل «أضفيت الشرعية على الضم على أساس حجة التطوير»[58].

أزعم ههنا أن هذه المجموعة من الأفكار هي ما عززت ظهور القانون الدولي؛ أي إنَّ الحمولة الأيديولوجية في هذه المفاهيم لم تدعم قوانين الملكية والاقتصاد السياسي فحسب، بل شكلت أساسًا للقانون الدولي. ينظم جون لوك، على سبيل المثال، حججه حول ضم الأراضي المهدرة، قائلًا: «الأرض التي تركت كليًّا للطبيعة، والتي

[56] R. Williams, The Hireling Ministry None of Christs, or A Discourse Touching the Propagating the Gospel of Jesus Christ (1652), at 13.

[57] Bellers, Proposals for a Profitable Imploying of the Poor, in A. R. Fry, John Bellers, 1654–1725: Quaker, Economist and Social Reformer (1935), at 128; W. Symonds, Virginia: A Sermon Preached at White-Chapel (1609), at 15; Winthrop, 'General Observations for the Plantation of New England' (1629), in Winthrop Papers Vol. II: 1623–1630 (1931), at 112–113, 120; Cushman, Reasons and Considerations Touching the Lawfulness of Removing Out of England into the Parts of America (1621), in A. Young (ed.), Chronicles of the Pilgrim Fathers of the Colony of Plymouth From 1602 to 1625 (1844), at 243–244; W. Strachey, The Historie of Travaile into Virginia Britannia (1612), at 19; R. Hakluyt, A Discourse Concerning Western Planting (1584), ed. C. Deane (1877), at 154.

[58] C. Hill, Liberty Against the Law: Some Seventeenth-Century Controversies (1996), at 156.

لم يطلْها أيُّ نوع من التطوير في مرعاها وحرثها وزرعها، تُسمى مهدرة». وهذا يوفر الأساس لحجة الملكية؛ فيمكن للذين يعملون، ويطورون، ويزرعون أن يطالبوا بملكية هذه الأراضي. لكن هذه الحجة لا تنطبق على الفقراء في إنجلترا فحسب؛ بل تنطبق أيضًا على الهنود: «لا تزال ثمة مساحات شاسعة من الأرض غير المكتشفة يمكن العثور عليها (لم ينضم سكانها إلى بقية البشر في الاتفاق على استخدام أموالهم المشاعية)» مُشيرًا إلى الحالة الهندية[59]. لاحظ أيضًا تعليقاته حول أن الوضع الاستعماري في أمريكا قد تفاقم على أثر الإشكالية المركزية في قانون الأمم: الحرب العادلة. «للمزارع في جزر الهند، حال رغبته، أن يحشد الجنود ويقودهم ضد الهنود لطلب التعويض عن إصابة وقعت عليه بسببهم» يرى لوك ههنا أن المزارعين الأوروبيين لديهم الحق في تنفيذ القانون الطبيعي، وأن أي فعل يقدم عليه الهنود من شأنه أن يعوق زراعة الأراضي يعد جريمة وعملًا حربيًّا. ومن الأمور المركزية في هذا الادعاء الاعتقاد بأنَّ الأرض التي لم يجرِ «تطويرها» هي، في الواقع، «أرض مهدرة». وبهذا «الإهدار» يقع الهنود في مكانة سياسية مماثلة لمكانة العمال في الوطن؛ فكلاهما يعوق حركة التطوير والملكية الخاصة. ومن خلال التعبئة ضد ما يمثل جريمة وعملًا حربيًّا، في نفس الوقت، يمكن للقوى الاستعمارية أن تطالب بتعويضات. وبذلك يُقدَّم العنف العسكري والعقاب الجنائي، معًا، على أساس الاقتصاد السياسي للأرض والعمل.

من أين جاء لوك بهذه الأفكار؟ من المستعمرين أنفسهم، من جهة. لقد كان لوك قارئًا نهمًا للأعمال التي كتبت حول المستعمرات، مثل الأعمال التي استشهدت بها آنفًا. وعلى جانب آخر: كان لوك قارئًا شغوفًا أيضًا بأعمال المنظر الرئيس في القانون الدولي «هوجو جروتيس»؛ ففي توصيته لأي شخص يرغب في أن «يطلع على إرشادات حول الحقوق الطبيعية للإنسان، وأصول المجتمع وأسسه، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات» يقترح لوك أعمال جروتيس بوصفها مصدرًا رئيسًا[60]، ولقد سبق هو إلى ما يرشد إليه. ذلك أننا نجد الاقتصاد

[59] J. Locke, Two Treatises, ed. P. Laslett (1988), at 295, 297 and 299.
[60] J. Locke, Some Thoughts Concerning Education, ed. John William Adamson (2007), at 152.

السياسي للهدر والتطوير قد شكَّل مرتكزًا للنص الأساسي لقانون الأمم المبكر. وفي نص كتبه قبل بضع سنوات من عمله الرئيس حول قوانين الحرب والسلام، يشير جروتيس إلى أنَّ الرب ما إن منحنا شيئًا «لسنا مأمورين بإلقائه في البحر؛ ولا أن ندعه بجوارنا بلا رعاية إلى أن يفسد، ولا أن نسرف فيه»[61].

يذهب جروتيس إلى أن الاستيلاء أمرٌ مبرر ما دام هناك «أراضٍ مهدرة أو بور» وتمتد هذه الرؤية عبر كتابه الأهم «**قوانين الحرب والسلام**» (1625) وهو الكتاب الذي أسس الفكرة التي سيأخذها لوك بعد ذلك عن جروتيس، وهي: أنَّ الرَّبَّ قد أعطى الإنسانَ السيادةَ على كل شيء، وأنَّ الربَّ قد أجاز للإنسان أن يتملَّكَ كُلَّ ما يُريدُ استصلاحَه. فيماي تعلق بجروتوس «لم تعد الملكية المشاعية أمرًا مقبولًا». «بعد أن أصبح العيش المشاعي مرفوضًا، كان من المفترض، ويجب أن يكون من المفترض، أن يوافق الناس كافة على حق الملكية بوضع اليد[xvi] على ما لم يكن من الممكن تقسيمه من قبل». أنتج هذا حقًّا حصريًّا، وبدوره، يسمح هذا الحق الحصري بالاستيلاء على أي شيء يمكن أن يكون «مهدرًا». تصبح ههنا الأشياء «غير المزروعة» و«غير المحروثة» ذات مكانة مركزية؛ لأنها ستتعرض بشكل مفتوح للاستيلاء حتى يمكن زراعتها أو حرثها، ومِن ثَمَّ تحويلها عن حالة الإهدار[62]. «إن كان لدينا أي أرض مهدرة تقع تحت سيادتنا فيمكن أن نمنحها "للغرباء" -حال طلبهم- ويمكن أن يستولوا عليها وتدخل في ملكيتهم القانونية؛ لأن كل ما بقي غير مزروع لا ينبغي عدُّه ملكية»[63].

يُمكن أن تنتقل السلطة القضائية على أرض شعب ما إذا كانت هذه الأرض «مهدرة وغير مأهولة»[64]. يعود جروتيس في المجلد الثالث من كتابه إلى نفس الموضوع مُصِرًّا على أنه يجب ألَّا تُدفَعَ تعويضات لأولئك الذين

[61] H. Grotius, The Truth of the Christian Religion (1622), trans. John Clarke (1819), at 107.
[62] H. Grotius, The Rights of War and Peace, ed. R. Tuck (2005), at 432.
[63] Ibid., at 448.
[64] Ibid., at 572.

انتُزِعت أراضيهم التي «إمَّا أهدروها وإمَّا تخلّوا عن ملكيتها»[65]. أما انتقاداته فلا تقع إلا على الذين استولوا وراكموا أراضيَ «لم تكن مهدرة أو مقفرة»[66].

سنجد أن نفس هذه الفكرة تتكرر عبر ثاني أكثر نصوص القانون الدولي أهمية وإلهامًا، وهو كتاب «**قانون الأمم**» لفاتيل (1758). يرى فاتيل، مُتابعًا كل من جروتيس ولوك، أن ثمة «حقًّا طبيعيًّا متساويًا بين البشر في تملّك الأشياء التي لم تدخلْ بعد في حيازة أي شخص آخر، وتُعدُّ هذه الأشياء ملكية أول شخص يُدخلها في حيازته». ومِن ثَمَّ، يمكن لأي أمة أن تستولي بشكل قانوني على أي بلد غير مأهول بالسكان. بيد أنَّ القضية لا تقف عند ما إذا كانت الأرض مأهولة أم لا، بل بالأحرى -وكما رأى سَلفَهُ- تتعلَّق بما إذا كان الشعب الموجود على الأرض يُطور الأرض ومواردها بدلًا من إهدارها. ذلك أن الزراعة «واجب تفرضه الطبيعة على الجنس البشري» وأن هذا الإلزام واقع على عاتق الأمم: «فكل أمة ملزمة بموجب القانون الطبيعي بزراعة الأرض التي وقعت ضمن نصيبها». ومن ثم «أي أمة تعيش في بلد خصب وتأنف الزراعة، وتختار أن تحيا على النهب مثل من يتجنب العمل ويعيش على كفاف الصيد ورعي الماشية ... مثل هذا العيش غير المستقر لا يُمكن أن يُعد ملكية حقيقية وقانونية» مما يُبرر في رأيه الاستعمار، فيقول: «نَسأل عما إذا كان جائزًا لأمة ما أن تستحوذ قانونًا على بلد شاسع لا يسكنه إلا شُذاذ الأمم، ولا يقدِرُ عدد أفرادها الضئيل على احتلال كامل أرضها؟ لقد لاحظنا حقًّا في تأسيسنا لمفهوم الالتزام بزراعة الأرض، أنه لا يمكن لمثل هذه الأمم أنْ تدَّعي حقًّا حصريًّا لها على أرض هي في الواقع أكبر من قدرتها على الزراعة أو الاستقرار؛ أما شعوب أوروبا -المكبوتة داخل أراضيها الضيقة- إذا ما وجدت أرضًا يستعمرها الهمج بلا حاجة خاصة، ولا يستخدمونها بالفعل إلا نادرًا؛ فلها قانونًا أن تستحوذ عليها وأن تستقر فيها عبر المستعمرات. ويعد هذا الاستحواذ عملًا حربيًّا، وهو عمل حربي عادل. فالأمم التي تختار

[65] Ibid., at 1419.
[66] Ibid., at 449.

ألّا تزرع أراضيها بالرغم من خصوبتها دولٌ ضارة لجيرانها كافة» ومن ثم « يجب أن تُباد إبادة الهمج وضواري الوحوش»[67].

ثمة تكرار وتداخل بين هذه النصوص التأسيسية في القانون الدولي وبين حجج التفكير الاستعماري في الأعمال الرئيسة في الفلسفة السياسية البرجوازية. وبالرغم مما بينهما من اختلافات -فلقد زُعِمَ أن جروتيس قد أسس القانون الدولي للاستبداد بينما أسس فاتيل القانون الدولي للحرية[68]- فإنه لا يناقش فاتيل وجروتيس العلاقات بين الدول فحسب، بل يناقشان العلاقة بين الدولة وغيرها من حاملي حق السيادة، مثل الشركات، من ناحية، ومثل الشعوب التي تُدير معاشها بشكل مختلف من ناحية أخرى. وينبني النقاش عندهما على أساس مقولات مُستقاة من الاقتصاد السياسي البرجوازي ومنطق ضم الأراضي.

وإلى جانب محددات هذه الفكرة المتعلقة بـ «المُهدر» و«التطوير»، أرى أن الطرق العنيفة التي ارتسمت على أساسها معالم النظام الدولي وشكله القانوني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر يُمكن أن تفهم كونه جزءًا لا يتجزأ من العملية التي سماها ماركس «التراكم الأوليّ». إن القانون الدولي إذ يمثل عنف الاستعمار؛ يمثل عنف التراكم الأولي بنفس القدر[69]. وهذا هو سبب أن المحرك الرئيس لقانون الشعوب المبكر تمثل في مسألة الحرب العادلة، والتي صُوِّرَت من خلال مقولات الحرب على المشاعية ولغة ضم الأراضي. ففي العقل البرجوازي، كانت حرب التراكم الأولي الكونية هي المثال النموذجي للحرب العادلة، أو بعبارة أخرى: كانت الحرب الطبقية في العقل البرجوازيّ هي الحرب العادلة المثالية. ولقد مثّل القانون الدولي سلاحًا رئيسًا في خوض غمار تلك الحرب.

---

[67] E. De Vattel, The Law of Nations: Or Principles of the Law of Nature, Applied to the Conduct and Affairs of Nations and Sovereigns (1758), ed. Joseph Chitty (1853), Book I, Chaps. VII, VIII, XVIII.

[68] Yasuaki, 'Appendix: Eurocentrism in the History of International Law', in O. Yasuaki (ed.), A Normative Approach to War: Peace, War, and Justice in Hugo Grotius (1993), at 380.

[69] Miéville, supra note 5, at 169, 207.

3. الاستعمار المنهجي ... وأسراره

في مقال حديث حول التطورات في العراق والقانون الدولي و«الحرب على الإرهاب»، رأى أنتوني أنغي أن الحرب على الإرهاب توضح «التأثير الدائم للإمبريالية في النظام الدولي»[70]. لم ينفرد أنغي بهذا الرأي؛ إذْ تصدرت مصطلحات مثل «الإمبراطورية» و«السلطة الإمبريالية» و«المستعمر» طليعة التحليلات السياسية والقانونية للنظام الدولي و«الدولة الإمبريالية الكونية قيد التشكّل»[71]. وأرى فيما طورتُه ههنا من حججٍ أننا لكي نفهم هذه الحالة، فنحن في حاجة إلى فهمها بوصفها جزءًا من منطق التراكم الأوليّ.

لذلك، سنحتاج إلى أن نتجنَّبَ الميل الشهير في التعليق على مقولة ماركس ووصفها بأنها: إما مرحلة تاريخية مثلت التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية [وانتهت]، وإما بعدِّها جزءًا من التاريخ المبكر للمستعمرات[72]. إنَّ كِلَا الرؤيتين قد نال تشجيعًا من التواضع على ترجمة كلمة «Ursprüngliche» بكلمة «بدائي primitive» بدلًا من كلمة «أصلي original» أو كلمة «أسبق previous». لقد قَصَدَ ماركس بكلمة «Ursprüngliche» معنى «أسبق previous» الذي استخدمه سميث، التي نقلها تراجمة ماركس إلى الإنجليزية بكلمة «بدائي primitive».

إن تلازم مناقشة ضم الأراضي والاستعمار عند مناقشة التراكم الأولي قد شجعت هذا الرأي؛ إذْ رأى هذا الميل أيضًا في الاستعمار وضم الأراضي فعلينِ تاريخييْنِ تامّينِ بلا استمرارية. يجري هذا الميل بشكل عام على المنوال التالي: قبل الرأسمالية كان هناك استعمار وضم للأراضي -أو بعبارة أخرى تراكم أوليّ- ما شكَّل الشروط القبلية لظهور الرأسمالية عن طريق خلق وتطوير الأسواق (ما يسميه شيميني «الاستعمار القديم») ولأن هذه المهمة قد أُنجِزَت فلنا الآن أن نتوقف عن مناقشة الضم والاستعمار (ومن ثم لنا أن نتوقف عن مناقشة التراكم الأوليّ)[73]. والحق، وفي مقابل هذا الميل، نحن في حاجة إلى فهم التراكم الأولي كونه أساسًا لرأس المال، ليس

---

[70] Anghie, 'The War on Terror and Iraq in Historical Perspective', 43 Osgoode Hall Law Journal (2005) 45, at 46.
[71] Chimni, supra note 20, at 1.
[72] For example, see M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism (1946), at 178–186.
[73] أعيد هنا صياغة تعليق م. دي أنجيليز، في:

تاريخيًّا فحسب، بل دائمًا. يُلاحظ ماركس: «تفترض علاقة رأس المال مسبقًا الفصل التام بين العمال وملكية شروط تحقيق عملهم، بل يعيد إنتاجه على نطاق دائم الاتساع. ومِن ثَمَّ، فإن العملية التي تخلق علاقة رأس المال لا يمكن أن تكون سوى العملية التي تفصل العامل عن ملكية ظروف عمله؛ فهي عملية تؤدي إلى تحولين، إذ تُحوَّل الوسائل الاجتماعية للعيش والإنتاج إلى رأسمال، ويتحول المنتجون المباشرون إلى عمالة بالأجر. ومِن ثَمَّ، فإن ما يسمى بالتراكم الأولي ليس سوى العملية التاريخية لفصل المُنتج عن وسائل الإنتاج. إنها تبدو "أولية" لأنها تشكل التاريخ القبلي لرأس المال، ونمط الإنتاج المنسجم مع رأس المال»[74].

ثمة شيء من المراوغة ههنا في استخدام ماركس لـ«التاريخ القبلي» بما أنها قد تُشير إلى أن العملية التاريخية قد تمت وانتهت. لكن جوهر المقطع يشير إلى أن ما أهم ماركس هو رأس المال من حيث الافتراضات التاريخية المسبقة لمآله؛ إن رأس المال يفترض مسبقًا فصلًا بين العمال وبين شروط تحقق عملهم، فبعد أن يقف الإنتاج الرأسمالي على قدميه، فإنه لا يحافظ على هذا الفصل فحسب؛ بل يعيد إنتاجه على نطاق دائم الاتساع. لذلك سنجد تعليقًا لماركس في موضع آخر أن «لا يمثل التراكم إلا عملية مستمرة تظهر في التراكم الأولي بوصفها عملية تاريخية متميزة»[75]. لقد ظهرت الافتراضات المسبقة لرأس المال أوليًّا بوصفها شروطًا لمآله، لكنها تظهر الآن بوصفها نتيجة لتحقُّقِها الذاتيّ؛ التحقق ليس شرطًا للوجود بل نتيجة له[76]. أو كما قال في المجلد الثالث من كتاب رأس المال: «إن الفصل بين شروط العمل من ناحية، وبين العمال المنتجين من ناحية أخرى هو ما شكَّل مفهوم رأس المال، الذي ينشأ مع التراكم الأولي» مُضيفًا أنه «يظهر لاحقًا كونه عملية مستمرة في تراكم رأس المال وتركيزه»[77].

M. De Angelis, The Beginning of History: Value Struggles and Global Capital (2007), at 134.

[74] Marx, supra note 25, at 874–875.

[75] K. Marx, Theories of Surplus Value, Vol. III (1972), at 272.

[76] Marx, supra note 35, at 460.

[77] K. Marx, Capital, Vol. III, trans. David Fernbach (1981), at 354.

بعبارة أخرى، وكما رأى عدد من الكتاب متابعي حجة روزا لوكسمبورغ في كتابها «**تراكم رأس المال**»: لا يشير مصطلح «التراكم الأولي» إلى فترة مبكرة من الضم التاريخي للأراضي أو الاستعمار المبكر أو مرحلة من مراحل القانون الدولي -ولا يمثل مرحلة في ظهور العلاقات الرأسمالية أو ظاهرة انتقالية مميزة لـ «عصور ما قبل التاريخ» لرأس المال قبل مرحلته «المتطورة» أو «المتحضرة»- ولكن، بالأحرى، لاحتياج الرأسمالية إلى تكوين الأسواق بشكل مستديم، ولحاجتها إلى إعادة خلق القوة العاملة. ذلك أن التراكم الأولي هو عملية دائمة في استعمار العالم برأس المال، فإن المصطلح يشير إلى العملية التاريخية التي تشكل العلاقات الرأسمالية ككل[78]. وعلى حد تعبير باليبار، فإن تحليل التراكم الأولي هو «جينالوجيا العناصر التي تشكل هيكل نمط الإنتاج الرأسمالي»[79]. وبعدِّه الافتراض المسبق لرأس المال، ليس التراكم الأولي «نقطة البداية التاريخية لرأس المال فحسب؛ بل بداية تحول بروليتاري قسري تشكل أساسًا بالنسبة لوجوده»[80]. في الواقع، وكما أشار بيرلمان؛ لا يبدو أن مادة الجزء الثامن من كتاب رأس المال تحمل إضافة نوعية عن تلك الموجودة في الفصل السابق المسمى «النظرية العامة للتراكم الرأسمالي»، ويمكن للمرء أن يقول إن الفصول المتعلقة بـ«ما يسمى بالتراكم الأولي» والتي تختم كتاب رأس المال، تُشكل نظرة عامة حاسمة على مجموعة المشكلات المركزة في العلاقة المسماة «رأس المال» ذاتها[81].

[78] Luxemburg, supra note 44, at 345, 348–51.
[79] Balibar, 'The Basic Concepts of Historical Materialism', in L. Althusser and E. Balibar, Reading Capital (1968), trans. B. Brewster (1970), at 279.
[80] Bonefeld, 'Primitive Accumulation and Capitalist Accumulation: Notes on Social Constitution and Expropriation', 75 Science and Society (2011) 379, at 379. Also Bonefeld, 'The Permanence of Primitive Accumulation: Commodity Fetishism and Social Constitution', 2 The Commoner (2001); Balibar, supra note 39, at 111–112.
[81] M. Perelman, The Invention of Capitalism: Classical Political Economy and the Secret History of Primitive Accumulation (2000), at 28–29, 33–34. Also see Mezzadra, 'The Topicality of Prehistory: A New Reading of Marx's Analysis of «So-called Primitive Accumulation"', 23 Rethinking Marxism (2011) 302; Walker, 'Primitive Accumulation and the Formation of Difference: On Marx and Schmitt', 23 Rethinking Marxism (2011) 384.

ولكن إذا كان هذا هو الحال، فنحن بحاجة إلى فهم ضم الأراضي ليس على أنها عملية تاريخية استُنفدت عند ترسيخ الرأسمالية، ولكن، بدلًا من ذلك، بوصفها سمة دائمة للتراكم، وجزءًا لا يتجزأ من الصراع الطبقي[82]. النقطة هي أن التراكم الأولي هو أساس رأس المال، ليس تاريخيًّا فحسب بل دائمًا؛ فلم يكن فصل العمال عن ظروف العمل المستقلة عن رأس المال -فحسب- الدستور الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية. وهذا يساعدنا على فهم ديمومة الاستعمار؛ لأن تراكم رأس المال يقع في صميم اللحظة الاستعمارية وليس مرتبطًا بدولة «إمبريالية» قوية.

ومِن ثَم، فإن انتقاد «الحرب على الإرهاب» بوصفها انتهاكًا للقانون الدولي -كما يميل المفكرون القانونيون النقديون- هو إغفال تام للمغزى، ذلك أن ما هو جليٌّ في الحرب ليس انتهاكًا لهذا أو ذاك من حقوق الإنسان أو تعطيله عبر ممارسة شكلٍ من أشكال العنف (ولا أقول ذلك لتجاهل مثل هذه الأشياء كونها غير ذات صلة، بل لأعرفها على أنها ظاهرة ثانوية للقضية الحقيقية). بالأحرى، ما يجب أن يكون أكثر وضوحًا (على الأقل لدى الفكر النقدي للقانون الدولي) هو الوحشية التي استُولِيَ بها على الموارد والتي حُوِّلت الشعوب عبرها إلى بروليتارية، بطريقة تضع الحرب على الإرهاب ضمن الإطار الأوسع للنيوليبرالية. إن خصخصة أي شيء يبدو بعيدًا مثل «المشاعات» وإبعاد العمال عن أي شيء قد يبدو متجاوزًا لنمط الإنتاج الرأسمالي والتهجير القسري لملايين الفلاحين عن الأرض، وفصل العمال عن البقاع التي قد تمثل مرتكزًا لتنظيم قوتهم، وإنهاء أي شيء قد يشبه ملكية مشاعية لوسائل العيش، ومصادرة الأراضي مقابل الديون (لإرضاء صندوق النقد الدولي)، وفرض التنقُّل الدائم على القوى العاملة (وإن كان ضمن الإجراءات الأمنية المطلوبة)؛ عبر أي شكل من هذه الأشكال، ستمارس حركة ضم الأراضي الجديدة بوصفها عنصرًا أساسيًّا لتراكم رأس المال[83].

[82] Midnight Notes Collective, 'The New Enclosures' (1990), reprinted in Midnight Notes, Midnight Oil: Work, Energy, War, 1973–1992 (1992), at 318; De Angelis, supra note 73, at 135–142.
[83] Midnight Notes Collective, supra note 82, at 321–4.

هذه هي العدسة التي يجب أن نرى من خلالها ما يحدث في العالم تحت اسم «السلام والأمن»، إنها عدسةٌ قد تساعدنا على التركيز على -على سبيل المثال- أن حقيقة المادة 25 من الدستور العراقي لعام 2005 التي نصها «تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وَفقَ أُسسٍ اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته»[xvii] تُمثِّل التزامًا تجاه التراكم الرأسمالي بمطلب منصوص عليه دستوريًّا في العراق. إن المصطلح الصحيح والوحيد الذي يصف إعادة الصياغة المعقدة التي مرَّت بها الحرب الإمبريالية والقانون الدولي على السواء هو «التراكم الأولي»[84]. أي: لنا أن نفهم أن تجريد الشعوب من حقوقهم عبر العنف وتحويلهم إلى بروليتارية في هذه الحرب يُعد استعمارًا منهجيًّا.

والاستعمار المنهجي هو مفهوم أخذه ماركس عن دراسات إدوارد جيبون ويكفيلد الملهمة حول الاستعمار[85]. لقد كان ويكفيلد الشخصية الرئيسة في حركة ثلاثينيات القرن التاسع عشر التي سعت إلى إحياء «الفن المفقود للاستعمارية» لذا عَنوَن ويكفيلد نصه بـ«**رؤية لفن الاستعمار**» (1849)[86]. وهذا الفن متجذر في الحاجة إلى استخدام «الأراضي المهدرة» وتطويرها، كما «الدول المهدرة»[87]، وهو مبني على افتراض مسبق، وكما يقول ويكفيلد في تعليقه على كتاب ثروة الأمم لآدم سميث: «إن عمل السلطة، ونطاق التشريع كما هو بادٍ، يتداخلان مع عمل الاقتصاد السياسي»[88]. يوضح ويكفيلد هذه النقطة من أجل أن يُحسن الإنجليز إدارة مستعمراتهم[89]،

---

[84] RETORT, Afflicted Powers: Capital and Spectacle in a New Age of War (2005). The argument here lines up with David Harvey's account of the permanence of accumulation by dispossession in New Imperialism, at 137–182, A Brief History of Neoliberalism (2005) and The Enigma of Capital: And the Crises of Capitalism (2010).
ويشير ديفيد هارفي في الصفحة 159 من كتابه «**تاريخ موجز**»
أنه يقصد بـ «التراكم عبر المصادرة» نفس ما كان يقصده ماركس بعبارة «التراكم الأوليّ».

[85] استشهد ماركس بـ Wakefield's England and America (1833) حول الاستعمار المنهجي في: supra note 25, at 939 . لكن هذه الفكرة قد طورها ويكفيلد بشكل أتم في أعمال أخرى.

[86] D. Winch, Classical Political Economy and Colonies (1965), at 73.

[87] E. G. Wakefield, A Letter from Sydney, the Principle Town of Australasia, Together with the 'Outline of a System of Colonization' (1829).

[88] Wakefield, 'Note on Chapter I, Book I', in A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (1835), at 37.

[89] «لم يعمل اقتصاديو [إنجلترا] بأي أدوات في إدارة مستعمراتهم غير تلك التي كانوا قد اعتادوا استخدامها في توضيح ظواهر مرتبطة ببلد عتيق». – E. G. Wakefield, England and America: A Comparison of the Social and Political State of Both Nations, Vol. II (1833), at 121.

لكن ماركس كان حريصًا على أن نفهم هذا بوصفه السر المركزي لفن الاستعمار، لماذا؟ لأنه تبين أنه السر الأساسي للتراكم الأوليّ.

يكشف ماركس، مُتابعًا ويكفيلد، أن سر «الاستعمار المنهجي» هو أن «الإمداد بالعمالة يجب أن يكون ثابتًا ومنتظمًا». بعبارة أخرى، إن النقطة الرئيسة في الاستعمار المنهجي هي استعمال السلطة السياسية والقانونية «لإنتاج عمالة مأجورة». إن هذه «هي الوصفة التي أعدها السيد ويكفيلد صراحة للاستخدام في المستعمرات». والحقُّ أن إنجلترا قد أتقنتها «لقد مارست الحكومة الإنجليزية طريقة التراكم الأولي عبر سنوات طويلة»[90]. هكذا يقول ماركس: «إنها لمنقبة للسيد ويكفيلد أن يكتشف، لا شيئًا جديدًا عند المستعمرات؛ بل إنه في المستعمرات تنكشف حقيقة العلاقات الرأسمالية في الدولة الأم ... وهذا ما يسميه بـ«الاستعمار المنهجي»[91]. السر إذن هو أن الاستعمار لا يحدث هناك، في أماكن أخرى ولأشخاص آخرين، بل يحدث في كل مكان قد يوجد فيه رأس المال؛ إنه منهجي، وطبيعته المنهجية تلك صفة حتمية لفهم بربرية رأس المال. السر، إذن، أن الاستعمار البرجوازي للعالم هو عملية تحدث على الصعيدين المحلي والدولي. ما أراه هو أن التفكير في القانون الدولي بوصفه عنصرًا تأسيسيًّا لنزع ملكية الشعوب ولمراكمة رأس المال، وهي العملية التي تقع في قلب النزعة الاستعمارية؛ هذا التفكير سيساعدنا على فهمٍ أفضل لمركزية القانون الدولي لدى العنف العالمي لرأس المال.

لقد أشار يفجيني باشوكانيس[xviii] ذات مرة إلى سعي القانون الدولي الدائب إلى إخفاء طابعه الطبقي[92]. ربما يكمن التحدي الحقيقي للدراسات النقدية في حقل القانون الدولي، التي تسعى إلى أن تتحقق بصفة النقد تجاه التخصص الرئيس، أن تأخذ هذه الإشارة على محمل الجد، وأن تبلغ بها على الجانبين التاريخي والنظري. لقد أُحرِز بعض التقدم، فقد اتضحت الروابط الأساسية بين الاستعمار والقانون الدولي، كما تبينت الطبيعة

---

[90] Marx, supra note 25, at 932, 939.

[91] Ibid., at 932.

[92] Pashukanis, 'International Law' (1925–1927), reprinted in P. Beirne and R. Sharlet (eds), Pashukanis: Selected Writings (1980), at 169, 172.

الطبقية لتلك العلاقة وتحَدد شكلها القانوني[93]. لكنَّ هناك إنكارًا منهجيًّا لما قد يكون -ما يجب أن يكون- مساهمة خالصة لماركس في تطوير هذا الفهم. لقد اعتنى ماركس بسر الاستعمار المنهجي بوصفه سرًّا للتراكم، فهل يمكن أن يكون سرًّا للقانون الدولي أيضًا؟ ربما يكون سر القانون الدولي هو الحرب الطبقية.

[93] The last point being the strength of Miéville's work.

[i] أو التراكم البدائي في بعض الترجمات العربية. أو التراكم الأصلي كما في «الخطيئة الأصلية» وثم صلة بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم اللاهوتي لهذه الكلمة.

[ii] بلد الوليد بالأندلس.

[iii] أو الفيتيشية السلعية كما في بعض الترجمات العربية.

[iv] البناء الزجاجي الذي يمكن بعض المحاصيل الزراعية من النمو في غير أرضها أو موسمها أو يعمل على تقليل مدة الزراعة.

[v] الضميمة تشريعات لضم الحقول المفتوحة والأراضي المشتركة وتسييجها، بدأت في إنجلترا وويلز، ما يؤدي إلى إنشاء حقوق ملكية فردية قانونية للأرض التي كانت منفعة مشتركة للجميع سابقًا.

[vi] Slaves of the parish.

[vii] Roundsmen.

[viii] Royaume des truands.

[ix] نوع من السفن كثيفة الحاجة إلى العمالة لاعتمادها على التجديف ومفردها قادس.

[x] the first Edict of the States and Towns of Holland.

[xi] the Plakaat of the United Provinces.

[xii] 'approving'

[xiii] «improving»

[xiv] 'gentleman's desire'

[xv] Husbandry ويقصد بها الإدارة الزراعية والحيوانية

[xvi] حرفيًا: «الحيازة الأولى».

[xvii] استعنت هنا بالنص الأصلي للدستور العراقي بعد التأكد من أن المؤلف لم يخطئ في ترجمته، موجود في:
https://bit.ly/3uYzs6k.

[xviii] منظر وفقيه دستوري روسي وأهم مؤسسي الدراسات القانونية الماركسية، ت 1937.